اذا لم يسبب الاستحقاق ووصف المتفق كالاوقاف ٢ ما وخذ
تراضيا بمعاوضة كالبيع والسلم ٣ ما وخذ من رضا بالعوض
قد لا اضاحلال مثل الوصايا والصدقات ٦ ما حصل بغير اختيار
كالمواريث فهذه جوامع مداخل الحلال فكلما اكتسب من وجه من
هذه الجهات على وجه يعلم شرائطها وآدابها فهو حلال درجات
الحلال والحرام لعلم ان الحرام كله خبيث الا ان بعضه اخبث من بعض
والحلال كله طيب ولكن بعضه اطيب واصفى من بعض كما ان الطيب
محكوم على كل حلو بالخبث ولكن نعود بعضها حاد والاوى كالسكر
٢ كالغالية ٣ كالدبس ٤ كالعسل فالحلال الحرام وكذلك الحلال
ودرجات الورع قد ذكرناها في كتاب العلم فلا نطول بالاعادة
على العلم فالورع له اربع مراتب اوله هو الامتناع مما حرمه المفتو
وهو ورع العدول وله غاية وهو ورع الصديقين وهو الامتنا
٤ من كل شبهة مما اخذ شهوة او توصل اليه مكروه او اتصل
بسببه مكروه وبينهما درجات في الاختلاف وكلما كان العبد
اشد تشديدا على نفسه كان اخف ظهرا يوم القيامة واوسع ان
على الصراط فانه درجات على مقدار الورع والدرجات على مقدار العدو
الباب الثاني في مراتب الشبهات ومشاراتها وتمييزها
عن الحلال والحرام قال النبي صلى الله عليه وسلم الحلال بين
والحرام بين وبينهما امور مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس
فمن ابقى الشبهات فقد استبرأ لعرضه ودينه ومن وقع في الشبهات
وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك ان يقع فيها فهذا

الحد

الحد ينصرف الى اثبات الاقسام الثلاثة والمشكل منها القسم الوسط
فنقول الحلال المطلق هو الذي لم يتعلق بذاته الصفات الموجبة
للتحريم في عينه ولم يتعلق باسبابه ما يتطرق اليه تحريم او كراهة
والحرام المحض وهو ضد الحلال وبعض الاخماليات وسواس
مثل سمك اخذه فيتصور ان يكون قد تزلق من يد الصياد بعد
وقوعه في يده وحوبطته فلتسم هذا القسم الموسوسين
حتى يلحقوه امثاله وذلك لان هذا وهم مجرد لا دلالة عليه نعم
لو دل عليه دليل كما لو وجد حلقه في اذن الصيد او جراحة والجارحة
ابعد ليلا فهذا موضع الورع واذا انتفت الدلالة من كل وجه
فما كان المعدوم وسواس والوهم هو التجويز بغير سبب
وتركه من الورع واغا الشبهة علينا اذا عرض لنا امر يتعارض فيه اعتقادان
صدرا عن سببين مقتضيين للاعتقادين فافهم الفرق بين
الوهم والشك مشارات الشبهة اربعة الاول الشك
في السبب المحلل والمحرم وينقسم بهذا الى اربعة اقسام الاول
ان يكون المحل معلوما من قبل ثم وقع الشك في المحل فهذه شبهة
يجب اجتنابها مثاله ان يرمي الى الصيد فجرحه ووقع في الماء فصاد فمه
ميتا فهذا حرام لانه شك في اصل السبب ٢ ان يعرف المحل ويشك
في الحرم فالاصل المحل وله الحكم كما لو طار طائر فقال رجلان كان
هذا عندنا فامرتي طائر وقال الآخران لم يكن فامرتي طائر
والتبس امر الغراب فلا يقضي بتحريم في احد منهما والاولى
بهما اجتنابهما ولكن الورع اجتنابهما وهذا لان اليقين لا يحل

تركه